الرقابة في الوطن العربي

الكاتب يحتفظ بذاكرة مريرة تجاهها، والرقيب يراها ضرورية لحماية الأوطان...وعصر الإنترنت يعلن انتهاء دورها!!

ابراهيم حاج عبدي
دمشق

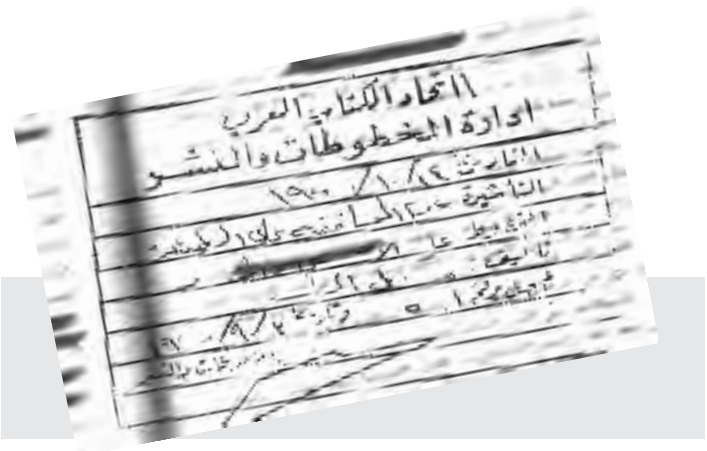

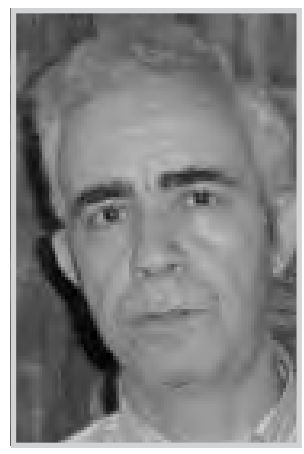

في الحديث عن الرقابة يتشعب الكلام ويأخذ مسارات ملتوية، ومعقدة، ذلك أن قضية الرقابة هي من أكثر القضايا تشابكا، والتباسا في المشهد الثقافي العربي الراهن، ومقص الرقيب، الحاد، والكريم يعمل في حديقة الإبداع الملونة ليستأصل منها أجمل الورود، وأرق الأزاهير، وأعذب البراعم...تلك التي نبتت "ضارة" في الزوايا المعتمة، بحسب عرف الرقيب الذي يجهد نفسه في محاولة منه، لجعل الحديقة الغنّاء للإبداع، ذات لون، وطعم، ونكهة واحدة، إذ لا يسجل للرقابة، في مختلف الأزمنة والعصور، سوى ذلك الوجه الكالح الكئيب، وتلك اليد الآثمة التي مزقت صفحات وصفحات حوت خلاصة الفكر الإنساني، بل أحرقت كتبا قضى المؤلفون في إنجازها، ربيع أعمارهم، وزهرة شبابهم.

ولن يقتصر الأمر على الحاضر، بل تمتد جذور الرقابة إلى الماضي البعيد، فهي قديمة قدم الكتابة، وهي موجودة، وبدرجات متفاوتة، منذ وجدت السلطة دينية كانت أم سياسية أم أخلاقية، فقد دعا أفلاطون إلى استبعاد الشعراء من جمهوريته الفاضلة وأمر بمراقبة "رواة الأساطير"، مثلما أمر الإمبراطور الصيني كين شي هيوانغ منذ القرن الثالث قبل الميلاد بحرق كل الكتب التي كتبت قبل بداية عهده، والأمر نفسه حصل مع الفيلسوف ابن رشد حين أمر الخليفة المنصور بحرق جميع كتبه إبان العصر الأندلسي.

ومن الطبيعي، والحال كذلك، أن يشعر الكتاب، والباحثون، والمفكرون بحساسية، وخشية مفرطة تجاه الرقابة، فهي وجدت أساسا للتضييق على حرية الفكر والمعتقد، ولتحجيم قدرة المبدعين على مقاربة المسكوت عنه، ولتقليص مساحة دورهم في الحياة العامة، ومصادرة حريتهم في الحوار والنقاش والجدل، وفرض الوصاية عليهم وفق معايير شديدة الغموض، ففي جميع دوائر الرقابة التي تمارس دورها الآن من المحيط إلى الخليج ليست ثمة ضوابط معينة، ومقاييس محددة، بل هي تعتمد على محاذير، وممنوعات مفتوحة على احتمالات واسعة وعرضة لتأويلات شتى، والمشكلة أن أمر البت في تقدير المسائل المحظورة أو المسموحة، يعود إلى الرقيب وحده، فهو الذي يقرر ما هو النص الذي يضر بالمصالح العامة، وما هو النص الذي يدعو إلى التعصب، والتزمت، وأين يوجد النص الصالح والمهادن...إلى غير ذلك من المسائل الخلافية التي تعتبر "مصالح عليا لا يجوز المساس بها"، وفق نظرة الرقيب ومن يمثله، وفي ظل هذه الممارسة الرقابية العشوائية، فان الكاتب العربي مدان إلى أن تثبت براءته، فأنى له إثبات براءته في واقع يصح فيه ما قاله الشاعر "...فيك الخصام، وأنت الخصم والحكم"؟!

آلية الرقابة السورية

يتحتم على الكاتب السوري حين يزمع نشر كتاب أن يعرض مخطوط الكتاب قبل الطبع على مديرية الرقابة في وزار الإعلام، وهذه المديرية، بدورها، تحيل المخطوطات الإبداعية، كالقصة، والشعر، والرواية إلى اتحاد الكتاب العرب الذي يحسم في موضوع الموافقة أو المنع في مجال الإبداع، أما المخطوطات الأخرى كالدراسات، والأبحاث فان المديرية تبت في شأن الموافقة عليها، وثمة حالات نادرة تلجأ فيها المديرية إلى جهات استشارية، كأن تستشير وزارة الأوقاف في شأن مخطوط ديني، أو تستشير وزارة الدفاع في شأن موضوع عسكري، أو تستشير "القيادة القطرية" في الحقل السياسي...وهكذا.

والمخطوط يبقى في الرقابة بشكل متوسط حوالي الشهر، وقد تتم الموافقة على طباعته دون شروط، أو تتم الموافقة مشروطة ببعض التعديل، والحذف، أو يصدر القرار بعدم الموافقة على طباعة المخطوط، خصوصا إذا كان عنوانه مثيرا للجدل، وإذا حصل الكاتب على الموافقة وطبع كتابه، فإنه مجبر، مرة ثانية، على أن يحصل على موافقة أخرى تسمى "موافقة التداول"، فيقدم الكتاب المطبوع، هذه المرة، إلى المديرية نفسها، وبعد أن تتأكد الأخيرة أن الطباعة تمت دون أي إضافة أو تعديل تمنح له موافقة التداول في القطر، ولاشك في أن هذه الإجراءات تعيق عملية النشر، وتجبر الكاتب على القيام بإجراءات إدارية روتينية كان الأجدر به أن يستغل هذا الوقت في دراساته، وأبحاثه، وثمة حالات كثيرة أظهرت ان الموافقة على المخطوط هي خاضعة لمزاج الرقيب، فكم من مخطوط منع بسبب عنوانه، وحين اقدم الكاتب على تغيير العنوان حصل على الموافقة، وكم من مخطوط منع مما اضطر الكاتب إلى طباعته خارج سوريا، ففوجئ بموافقة الرقابة، التي منعت المخطوط من قبل، على منح ترخيص بتداول الكتاب.

فالرقابة في سوريا لا تختلف عن مثيلاتها في الدول العربية إن لم تكن أشد وطأة من بعضها، ومختلفة عن بعضها الآخر في زاوية النظر، ولئن أخذت تتخفف تدريجا من التشدد وفق مقتضيات العصر الذي يصعب فيه حجب المعلومة، لكن "لا يوجد كاتب سوري لا يمتلك في ذاكرته ذكرى سيئة عن الرقابة، ووطأة الرقيب" كما يقول الروائي السوري خالد خليفة الذي يرى ان هذه الرقابة الصارمة "جعلت من الكتاب السوريين عباقرة بتحاشي الاصطدام بالرقيب، إلا أن السيد الرقيب على ما يبدو يأبى أن يترك مكانه، ويغادرنا أو يسمح لنا بالمرور، فيخترع أسباباً للمنع لا تخطر على بال أحد، كأن يكتب رقيب على صفحات مخطوط بقلمه، ويؤنب الكاتب على قلة أدبه، ثم يعطيه درساً في الأخلاق تنتهي بموعظة عن السلوك القويم، وهذا ما حصل في الأقل مع روايتي (دفاتر القرباط)، فقد اعتبر فيها الرقيب بأن مجرد الإشارة بقلمه إلى بعض السطور كاف كي أفهم سبب المنع أول الأمر".

ويعرب خليفة عن استغرابه من أن الرقيب لدينا "هو كاتب نعرفه ويعرفنا، نلتقيه أحياناً فيأخذنا بالأحضان، إلا أنه لا يستطيع التخلي عن طريقته الأبوية في تربيتنا، فيقول وشفتاه تفترّان عن ابتسامة صفراء "آخ منكم يا مشاغبين"، ومن تجهمنا يفهم هذا الرقيب، الذي هو كاتب برتبة رقيب أول بالمخابرات في أفضل الأحوال، بأننا أبناء ضفتين مختلفتين، ضفة الرقيب وعسكري السلطة، وضفة المشاغبين والكتاب التي انتمينا إليها، والكارثة الكبرى بالنسبة لهذا الرقيب أتت من حيث لا يحتسب، ففضاءات الإنترنت جعلت من الرقيب، والسوري خاصة، أضحوكة، يستأهل الشفقة، فمع الثورة الرقمية توسعت ضفتنا، وضاقت أقلامهم إلى درجة أنهم الآن يتمسحون بنا كي نغفر لهم، ونخفف من سخريتنا، وشماتتنا بهم".

رأي مختلف

إذا كان هذا هو لسان حال أحد الكتاب السوريين، إذ يشرح همومه ومعاناته مع الرقابة، ليصل إلى نتيجة مفادها عدم جدوى الرقابة في عصر التدفق الحر للمعلومات والإنترنت، فان لمدير الرقابة في وزارة الإعلام السورية د. ممتاز الشيخ رأيا مختلفا حين يقول ان لمديريته "الحق في مراقبة الصحف، والمطبوعات التي تدخل القطر، وكذلك لها الحق في مراقبة المخطوطات المعدة للطبع داخل سوريا"، لكنه يؤكد بان "الرقابة لم تعد صارمة كما كان الحال من قبل"، ودليله على ذلك أن ثمة سبعة مراقبين، فقط، في مديريته، "وكل واحد منهم مكلف بقراءة وتقييم أكثر من ٣٥ عنوانا في الشهر، وهذا يوضح التساهل الذي نراعيه تجاه الكتاب".

بيد أن هذا الأمر يؤكد من زاوية أخرى أن ثمة معايير غير معروفة، بل ثمة مزاجية في التقييم، فأنى لمراقب أن يقرأ أكثر من ٣٥ عنوانا في الشهر ليمنع هذه العناوين أو يسمح بها، وكيف سيكون قراره صائبا؟ يرد الشيخ بان هذا "يدعم رأيي في توسيع هامش المسموح، على أن هذا لا يعني المزاجية التي أشرت إليها، فالمسألة لا تحسب هكذا. ثمة عناوين لا تحتاج إلى قراءة كأن يكون الكتاب في الرياضيات أو الفيزياء أو العلوم الطبيعية أو غيرها من العلوم التي نوافق عليها فورا دون مراجعتها، لكن هناك كتبا معينة تثير عناوينها، وبالتالي مضامينها، إشكاليات معينة، فتجب رقابتها".

وحول مدى صحة ما يقال عن ان مخطوطا منع ثم غيّر الكاتب عنوانه فحصل على الموافقة، يرد الشيخ بان "هذا الأمر قد يكون صحيحا لكن لا يعني ذلك المزاجية، بل يعني أن عمل الرقابة خاضع، أيضا، لحسابات وتوازنات معينة، فقد نمنع مخطوطا في فترة ما لأسباب معينة ثم تنتفي هذه الأسباب فنوافق على نفس المخطوط بعد أن منعناه، وفي عمل الرقابة الزمن له دوره، بمعنى ما هو محرم الآن قد يكون محللا في فترة قادمة، وقد نشدد على بعض الأفكار، في ظرف ما، إلى أن تزول حساسية هذه الأفكار بعد عام أو عامين، فنتساهل معها. إن منظار الرقابة يختلف، تبعا لعوامل كثيرة، فضلا عن أن كل مراقب له رؤاه، ووجهات نظره الخاصة، فهناك مراقب جريء ومنفتح، وآخر منغلق، ومتزمت، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الأمر على طبيعة تقييمه لهذا المخطوط أو ذاك.

ويشير الشيخ إلى أن ثمة جهات استشارية تكون أكثر جدارة من المديرية في تقييم المخطوط، فوزارة الأوقاف، مثلا، اجدر بالاطلاع على موضوعات تفسير القرآن، والفقه، والحديث وغيرها من المسائل، وكذا الحال بالنسبة للجهات الأخرى، مع الإشارة إلى أن كل الجهات الرسمية في الدولة لها الحق في طباعة ما تشاء دون مراجعة مديرية الرقابة في وزارة الإعلام. وفيما يتعلق بالكتب القادمة إلى القطر من الخارج فيرى الشيخ بان "للمديرية الحق في البت بشأن السماح بها أو منعها دون مراجعة الجهات الأخرى"، وكدلالة على سعة صدر مديرية الرقابة يقول الشيخ ان "عدد الدوريات، والصحف التي تدخل القطر يوميا، يصل إلى حوالي ٤٥٠ مطبوعة لا يمنع منها سوى عدد ضئيل، وتشير إحصائية إلى ان نسبة المنع، للمطبوعات الدورية وللكتب، لا تتجاوز ستة في الألف".

قائمة الممنوعات

ويؤكد الشيخ بان الرقابة موجودة في كل الدول غير أن طريقة الإخراج تختلف، فنحن نمارس الرقابة بصورة فجة، ومباشرة غير أن دولا أخرى، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، تمارسها بصورة خفية متقنة الإخراج، فالكتابة تمثل أيديولوجيا، وتروج لأفكار، وتوجه رسائل...وهي بالتالي مراقبة في كل مكان". ولدى سؤاله عن الخطوط الحمر أو قائمة الممنوعات التي على أساسها يتم منع المخطوط، يجيب الشيخ بان "الرقابة تمنع الكتب التي تحرض على العنصرية والمذهبية والطائفية، أو تعمل على تأجيج مشاعر الكراهية والتمييز بين المواطنين، أو تدعو إلى العنف والتوتر في المجتمع، أو تخل بالأمن الوطني والمصالح الوطنية، والسلم الاجتماعي، أو تسعى إلى بث الفوضى، والإساءة إلى الأخلاق العامة وحقوق وسمعة الجماعات والأفراد"، لكن المشكلة التي تجاهلها الشيخ هي أن تقدير ذلك يعود إلى الرقيب وحده، وليس للكاتب أي دور في تحديد دلالات وأبعاد هذه الممنوعات، والمحظورات.

ورغم إعرابه عن أمله في أن يضمحل دور الرقابة ذات يوم، لكنه يبرر بان الرقابة موجودة لحماية الأوطان، ومع اعترافه بان الرقابة "لم تعد قادرة على حجب المعلومة لكن بإمكانها الحد من انتشارها، وهذا ما يجعلنا نستمر، إذ نسعى إلى الحؤول دون وصول المعلومة إلى أناس من مستويات ثقافية متدنية لا تستطيع الفرز بين الغث والسمين، فلم نعد نخشى من شخص مثقف، بل نخشى من أولئك الذين لا يميزون بين المعلومة الصحيحة والمعلومة الخاطئة، وهذه الشريحة هي هدفنا، وهي لا تملك وسائل التكنولوجيا الحديثة وما زالت نافذتها الرئيسة هي الورق، فنحاول ان نمنع عنها كل ما يسيء إلى معتقداتها ومسلماتها"، ويتفق مع هذا الرأي الناشر السوري محمد عدنان سالم صاحب دار الفكر العريقة، إذ يقول "لا أخاف على القارئ النهم من الضلال، فنهمه للقراءة وتوقه للاطلاع سوف يهديانه إلى سواء السبيل، فالقراءة الواعية تصحح أخطاءها،إنما الخوف الكبير على القارئ أن يحيد عن درب القراءة، وتتراخى يده عن الكتاب، فتلك هي الطامة الكبرى...".

ويشير الشيخ إلى مسألة مهمة، وهي انه "كلما كانت الدولة قوية خفّت وطأة الرقابة، وكلما بدت ضعيفة ازدادت الحاجة إلى الرقابة"، ومن هنا تجد تفاوتا في نسبة التشديد بين مرحلة، وأخرى، وذلك تبعا لقوة الدولة، أو ضعفها، وهذا ما يؤكده، أيضا، محمد عدنان سالم، إذ يقول: "لا يخاف من الآخر إلا إنسان فاقد ثقته بفكره، عاجز عن إقناع الآخرين به".

ويشدد الشيخ على ان مديريته "ليست قيمة على الإبداع من الناحية الفنية، والجمالية، والأسلوبية، بل هي معنية بالأفكار، والمضامين فحسب، وفي الآونة الأخيرة منعنا كتاب (الإسلام والمسيحية: حوار انتهى إلى الفشل) لأحد الكتاب الغربيين لأنه يمس الدين الإسلامي الذي يعتبر أحدى المسلمات في مجتمعنا، ولا يجوز المساس بقداسته، ومكانته الرفيعة لدى شرائح المجتمع"، أما الكتب التي ترد فيها مسألة الجنس فنحن نتساهل معها شريطة ان تكون موظفة في سياق فني صحيح لا يقصد منها الإثارة الرخيصة، مع الإشارة إلى أن ثمة أسماء مكرسة ليس لنا الحق في فرض وصايتنا على كتبها مثل حنا مينة، ومحمد الماغوط...وغيرهما، أما في شأن تهمة الجهل التي تلتصق بالرقيب يدافع الشيخ عن رقبائه، فيقول ان "معظم الرقباء في مديريته يحملون شهادة الماجستير، وليس بينهم من لا يحمل، في الأقل، إجازة جامعية".

رقباء بلا موهبة

الشاعر السوري لقمان ديركي يطالب، صراحة، بإلغاء الرقابة، وبان يرفع اتحاد الكتاب العرب يده عن الكتب، وان يترك، في أسوأ الأحوال، لمديرية الرقابة في وزارة الإعلام، البت في شأنها، فهي الأجدر على التقييم من "اتحاد علي عقلة عرسان" بحسب تعبيره، الذي يضم رقباء عديمي الموهبة، ففي الماضي كان الاتحاد جديرا بهذا الدور، وينقل ديركي عن القاص زكريا تامر قوله ان الاتحاد، وقبل مجيء عرسان، لم يمنع كتابا واحدا، عندما كان تامر مسؤولا عن الرقابة فيه. وبدا ديركي في حديثه حانقا على رقابة الاتحاد فأضاف بان الأمر وصل بهم في الاتحاد إلى التدخل في طريقة التعبير، بل ان أحد رقباء الاتحاد منع لي أربع قصص من مجموعتي القصصية (توربيدو) بحجج واهية، منها انه لا يجوز لي تشبيه القطط بالفرسان!! فهل يترتب علي ان اجلب القطط التي شبهتها بالفرسان إلى الاتحاد حتى يعاينها الرقباء ويسمحوا لي بالتشبيه المذكور، وهل علي مثلا ان اصطحب معي فتاة شبهتها بملكة الجمال إلى اتحاد الكتاب كي يتأكد رقيبه من ان وصفي لها مطابق للفتاة التي أصفها، ألا يعلمون أن ثمة شيئاً اسمه خيال الكاتب!!؟

ويتابع ديركي "في إحدى المرات قدمت مخطوطا بعنوان (حجل نامه) ورفض مع ملاحظة تقول: يمنع للعجمة، كما منع لي نص في إحدى المجموعات بحجة ان النص لا ينتمي إلى جنس أدبي محدد، والغريب أن ثمة أكداسا هائلة من مطبوعات اتحاد الكتاب العرب ذات مستوى رديء محفوظة في المستودعات ولا يقراها أحد، وأنا أتشرف بأنني لست عضوا في اتحاد الكتاب العرب". ويعترف ديركي بعدم جدوى الرقابة في عصر الإنترنت لكنه يقول ان "القارئ السوري يعتمد على المطبوعة الورقية اكثر من الإلكترونية، فالإنترنت مقتصر على عدد قليل، وهذا الأمر يجعل القراء يعانون بعض الشيئ من هذه الرقابة الصارمة، خصوصا في ظل غياب صحافة خاصة، ومستقلة بالمعنى الدقيق للكلمة، فالتراخيص تمنح لأبناء المسؤولين، وهؤلاء يصدرون صحافة هي عبارة عن نسخ مشوهة عن الصحافة الرسمية".

مهمة الرقابة ساذجة في عصر الإنترنت

الأديب والمترجم التونسي محمد علي اليوسفي المقيم في دمشق يعقد مقارنة بين الرقابة في تونس ومثيلتها في سوريا، فيقول "الرقابة، بديهيا، تختلف من بلد إلى آخر حسب ظروف كل بلد، فأحيانا يكون الممنوع هنا مسموحا هناك، والعكس بالعكس، ففي كل دولة تنطلق الرقابة من أوضاع البلد نفسه، خصوصا من خلال مستوى ثقافة فئاته السكانية، وطبيعة مكوناته الاجتماعية...أي ما يشكل الحساسيات التي تبدو مهددة للأمن والاستقرار في نظر السلطة، فمن السهل في تونس، مثلا، طرق مواضيع تخص الجنس والدين بجرأة وأحيانا بتهور، فيما لا تستطيع ذلك في موضوعات سياسية بسيطة يمكن طرح أخطرها في سوريا، على ان الدين والجنس يمثلان مشكلة في سوريا، بعكس ما هو قائم في تونس.

وينتقد اليوسفي الدور السلبي للمثقف الرقيب، ويذكر الحادثة التالية التي جرت معه: "قدمت كتابا لجهة نشر رسمية في سوريا، ففوجئت بتقرير الرقابة يقول "إن اليوسفي يرى بان (الكردي سفاح...)، وهذا الكلام المجتزأ خطير طبعا، وكأنه يدعو إلى حرب أهلية، لكن المعنى الموجود في الكتاب مختلف، فأنا لي صديق كردي يهوى الصيد والقنص فقلت عنه في قصيدة: (الكردي سفاح زغب وفرو)، في إشارة رمزية إلى تعلقه بالصيد، ولك أن تستنتج أي نوع من الرقابة المجانية التي يمارسها مثقفون . رقباء، وليست سلطة سياسية محددة، وللإنصاف، يتابع اليوسفي، قدمت نفس المخطوط إلى جهة نشر رسمية أخرى فتمت الموافقة بدون أي تعليق أو حذف.

وحول جدوى الرقابة في عصر الإنترنت، يقول اليوسفي: "تبدو مهمة الرقابة في عصر الإنترنت مهمة ساذجة، وكأن هناك إيمانا بقدسية المكتوب، لان الرقابة تتوجه إلى المكتوب بشكل اكبر، أترى لأننا أمة "كتاب"؟؟ والحال أن العالم قد هاجمنا بالصور، ونحن مازلنا نحاربه بالكلمات، وهذا يفضي إلى نتيجة تقول: إن من يحارب بالكلمة بالمعنى التقليدي فيجب ان يحارب، أيضا، في ساحات القتال بالسيف، وليس بما وصلت إليه البشرية من تقنيات حديثة في مجال الأسلحة، وهنا تحل الهزيمة. فالفضائيات والإنترنت اخترقت كل الحواجز، والحدود، وصارت تساهم في صياغة العقول بعيدا عن الرقابة التقليدية التي تبدو وكأنها تراقب الماضي فيما الحاضر يهاجمها، ويعلن انتهاء دورها".

الكاتب والمترجم الكردي العراقي صلاح برواري المقيم في دمشق له تجربة مع الرقابة السورية، فيقول: "في عام ١٩٩٠ قدمت مخطوطي الأول إلى مديرية الرقابة في وزارة الإعلام، للحصول على الموافقة الرسمية لطبعه وتوزيعه في سورية، وبعد مرور أكثر من شهر، فوجئت بعدم الموافقة على الطباعة، رغم أن المخطوط كان عبارة عن مذكرات قائد انتفاضة كردية في كردستان تركيا (انتفاضة آكري-١٩٢٦). والذي فاجأني أكثر، هو وجود ختم "القيادة القطرية" لحزب البعث على المخطوط، ولدى إصراري على معرفة سبب وجود ذلك الختم، بدلاً من ختم وزارة الإعلام، قيل لي إن موضوع الكتاب سياسي! فاضطررت إلى طباعته دون موافقة ووزعت نسخه الثلاثة آلاف باليد!، وفي عام ١٩٩١ تقدمت بطلب آخر، لطباعة كتاب أدبي لي بعنوان "مختارات من الشعر الكردي المعاصر"، وحصلت على الموافقة بسهولة، بعد اشتراط حذف كلمة "كردستان"، من أحد الهوامش.

وبعد ذلك بعام، أي في عام ١٩٩٢، تقدمت بطلب للموافقة على إعادة طبع كتاب أدبي قديم، للبروفيسور عز الدين مصطفى رسول (رئيس اتحاد كتّاب كردستان العراق)، عنوانه "الواقعية في الأدب الكردي". وعند سؤالي عن الموافقة، بعد أكثر من شهر، قيل لي بضرورة مراجعة (اتحاد الكتّاب العرب) بدمشق. وهناك فوجئتُ بعدم الموافقة، دون بيان السبب!. وعند إصراري على معرفة السبب، حولت إلى السيد رئيس الاتحاد (علي عقلة عرسان)، الذي طلب مني إمهاله نصف شهر آخر، لتكليف شخص آخر بقراءة المخطوط وبيان رأيه فيه، وبعد انقضاء تلك المدة، فوجئت ثانية بعدم الموافقة، واحتججتُ على ذلك لدى السيد عرسان، الذي طلب مني إمهاله نصف شهر آخر، كي يتولى بنفسه قراءة النص والموافقة عليه!. وعند الموعد المحدد، اعتذر عن عدم الموافقة على الطباعة، لأن الكتاب يتضمن، بحسب رأيه، أفكاراً انفصالية وانعزالية! فأدركتُ، عندها، بأنه لم يقرأ المخطوط. حملتُ الكتاب بأسى، وقلت له: أنا متأكد من أنك قد قرأته من الغلاف إلى الغلاف، لكن من دون المرور على النص أو المتن: أنت لم تقرأ من الكتاب سوى غلافه، والذي استفزتك فيه عبارة "الأدب الكردي".

ويضيف برواري علّمتني هذه "التجربة"، أن لا أدق الأبواب الموصدة ثانية، طالما أنني أعرف. مسبقاً. أنها لا تُفتح!

حديث ذو شجون

حديث الرقابة، إذن، حديث ذو شجون، وإذا كان كل طرف، أي الرقيب من جهة، والكاتب من جهة أخرى، يدافع عن وجهة نظره، فان الضحية في هذا السجال هو القارئ، دائما، الذي لا حول له ولا قوة، ويمكن لنا أن نستشهد بأمثلة وشواهد كثيرة، كانت الرقابة خلالها تمارس دورها الاقصائي في إقامة جدار سميك بين المبدع والمتلقي، ومن المفيد هنا أن نذكر بعضها، ومنها مثلا رواية "غابة الأشجار الصغيرة" لمحمد كامل الخطيب التي بقيت سنوات في أدراج الرقابة بين السماح حينا والمنع أحيانا، وكذلك رواية فيصل خرتش "موجز تاريخ الباشا الصغير" التي طبعها في بيروت لكنها منعت من التداول في سوريا، وأيضا رواية "المد" لمنهل السراج التي منعت بشكل صريح، فيما شهر رقيبان برواية "هشام أو الدوران في المكان" لخيري الذهبي بحجة الإساءة إلى الدين، وإثارة النعرات الطائفية، ومنعت كذلك رواية "ألواح من ذاكرة النسيان" لبهيجة مصري الأدلبي، وكذلك منعت المجموعة الشعرية "القبائل" للشاعر عادل محمود من التداول في سوريا بذريعة أنها "تثير النعرات الطائفية، وتشكك في حرب تشرين"، وثمة كتب كثيرة منعت للكاتب السوري الراحل بو علي ياسين فقد سمح بكتابه "عين الزهور...سيرة ضاحكة" ثم منعته الرقابة استجابة للضغط الاجتماعي. الديني، وكذلك كتابه "بيان الحد بين الهزل والجد" الذي رفض بو علي ياسين حذف فصل منه فبقي في المستودعات، أما الروائي نبيل سليمان فله تجربة مريرة مع الرقابة فقد سمح بروايته "جرماتي" بعد ١٨ عاما من نعته باللا وطنية، فيما سمح لكتابه "الأيديولوجيا والسلطة" في عام ١٩٨٩ ومنع في عام ٢٠٠١ دون ان يبدل فيه الكاتب حرفا، أما نهاد سيريس فقد طبع روايته "حالة شغف" في بيروت لكنها منعت من التداول في سوريا.

على ضوء ذلك لا يمكن لأحد أن يدافع عن الرقابة، فبإمكان أي رقيب جاهل أن يمنع كتابا مهماً عن أمة بكاملها، ولا حاجة بنا إلى القول ان ثورة التكنولوجيا والمعلومات قد قلصت إلى حد بعيد دور الرقيب، لكن هذا الرقيب، من جانبه، يطور أدواته في الحجب والمنع، فالرقابة تطال، الآن، لا الكتب والمطبوعات الورقية فحسب، بل كذلك مواقع الإنترنت، ولعل الحل الأمثل في هذا الواقع المتخم بالمعلومة، وباحتدام الأفكار، ووجهات النظر هو أن نحصن المجتمع بمزيد من القراءات، والأفكار، وإتاحة المجال أمامه للاطلاع على مختلف التيارات، والتوجهات، والتصورات...حتى ننمي لديه الحس النقدي الرفيع كي يتمكن من التمييز بين الجيد والرديء، ولا يمكن التوصل إلى هذه النتيجة إلا بجعل الرقابة إجراء هامشيا في حياتنا المعاصرة، والتركيز بدلا من ذلك على تنمية وتطوير المجتمعات بشتى السبل ليس بينها، بالتأكيد، سبيل حجب المعلومة.

الشهيد احمد آدم يقرأ: الخيبة ... في (كائن الفردوس)

أحمد آدم

الكتاب : كائن الفردوس
المؤلف : علي حسين عبيد
الناشر : دار الشؤون الثقافية

اذا كان عالم النفس ماسلو في تقسيمه لسلمه-

سلّم الحاجات - قد وزّع حاجات الانسان من المراتب الدنيا إبتداءً من الأكل والشرب الى أعلى مراتب السلم وهي حاجة تحقيق الذات فانه قد وضع في منتصفه حاجة تحقيق العلاقات الاجتماعية لدرايته وكما اثبتت كتب علم الاجتماع والانثروبولوجيا اهمية هذه العلاقات في تنمية نفسية الانسان واستقراره وابعاده عن القلق وفي حالة فشله في ذلك فانه سيحبط وتصيبه خيبة الأمل في الإنسان الآخر والمجتمع والبيئة وفي ضوء ذلك قرر علماء النفس ان حالة الخيبة تواجه الانسان في جانبين يتخذ الجانب الاول فعل الإرتداد الى النفس أو ما اطلقوا عليه تسمية النكوص وهي تمثل لحالة الماضي من الزمان والمكان ومحاولة العيش فيه ولذلك يلجأ الياستعادة الطفولة مثلا واماكن الصبا وذكرياته في تلك السن لما يراه من تشويه في القيم العامة المتسيدة للراهن ، ويتخذ الجانب الثاني فعلا تمردياً سلبيا وكما سماه علماء النفس بالسايكوباثية التي تتمثل بإحالة الخيبة وافرازاتها على المجتمع واعتباره مسؤولاً عن حالات الفشل الواقعة في حياة الفرد الذي سيتصرف بدوره تصرفاً لامعقولاً دافعاً بذلك نقمته وإحباطاته على المجتمع .

والأديب بمعناه الشمولي وكما هو متفق عليه يعد من اكثر الناس إحساساً بالقيم الاجتماعية اذ ان أي تصدع في واقعه سيتحول الى رصد تلك النماذج القلقة المأزومة ومحاولة طرحها بشيئ من الوعي..على ان الاديب فنان لا يعكس الواقع كما هو فمهمة الفنان تختلف عن مهمة الفيلسوف او المؤرخ اذ انه ليس مطالباً بعرض الواقع بأكمله...

وتتخذ قصص "كائن الفردوس" للقاص علي حسين عبيد من الخيبة مجملاً مركزياً فتقدم ابطاله بأوجه مختلفة وتعمل على تجسيدها الحي في قيم ودلالات ووقائع متنوعة، واذا كانت ثمة تقسيمات لموضوعة الخيبة في هذه القصص فيمكن تجسيدها بالآتي :

أولاً : الخيبة في المرأة

في قصة "تفاحة البحر" ص٧ نجد البطل / الصبي/ يفشل في التكلم مع المرأة الناضجة بأنوثة صارخة، لهذا فان الصمت سيكون ملجأه الوحيد اذ ليس من المعقول ان يبدي صبي اعجابه بكائن انثوي ناضج وهو في مثل هذا السن الذي اوضحته الفتاة لصاحبتها تلفتت بعينيها بين المرأة والصبي ، شهق صوتها بضحكة ساخرة وهمست للمرأة بكلام لم يلتقط منه الصبي سوى بضع كلمات /مبارك لك هذا المغرم ان خيبة الصبي في التصريح بأي كلام يدل على ان الفارق كبير بينهما وربما ادرك الصبي ذلك بوعي او من دونه إلاّ ان القاص وضح محاولته في الوصول اليها وتساؤل المرأة باستغراب ما الذي يريده هذا الطفل!! دليل على الفارق الجسدي بينهما .

وفي قصة سيرة ذاتية لعربة الأسكيموص١٩ تأخذ الخيبة شكلاً آخر إذ تتحدث عن رجل يحاول الوصول الى المرأة الحلم فيقول بماذا تفكر ايها الرجل المتعب .. بامرأة خصبة كارض لاتمل العطاء ، ببيت صغير ، بأطفال يملأون البيت حياة.

ان فشل الرجل في اقامة علاقة مع هذه المرأة يدل على أزمة بطل القصة النفسية والتي اسهم في ترسيخها وتعميقها الفارق الاجتماعي الكبير بينهما ، وسوف نلاحظ ان معظم القصص التي تناولت المرأة يقف فيها البطل مبهوراً مشلول الارادة امام بوابة سحرها وتظل المرأة حلماً عصياً شائقاً يخاف الاقتراب منه وفي اللحظة التي يظن انه اصبح بمستطاعه الاقتراب منها يذوب امامه فجأة كل شيء ليعود حاملا مرارة الخيبة والهزيمة.

وتتجسد الخيبة في المرأة مرة اخرى في قصته – كتاب الكيذبان –ص ٣١ رغم محاولة المرأة كشف اسرار جسدها ومحاولة إغوائه والتغرير به إلاّ انه يقول ولم تصدقني حين قلت لها يا سيدتي انا اكتفيت برؤية وجهك الكوثري فدعيني أعد من حيث اتيت . أما في قصة –فضاءات الوهم –ص١٠٠ فتدل العنونة على خيبة امل كبيرة ومنذ الفضاء الأول يؤكد القاص على الفقدان المستديم للمرأة أذ يقول البطل هنا التقيتها وهنا ضيعتها . ان الوهم الذي يصوره القاص لبطله هو –وهم واقع –فكل الدلائل تشير الى عدم امكانية تحقيق جزء بسيط من طموحاته وآماله ها انا اراها بوضوح وحين أدرت رأسي الى توأمي لم أرَه فاندهلت وفكرت في حقيقة كوني اعمى وان الفتاة التي تتراءى لي ليست سوى وهم ص,١٠٣

ان تكوين النماذج القلقة والمأزومة هو تكوين متعدد الوجوه ولكنه ليس الوحيد ، فالى جانب عناصر الخيبة والاغتراب هناك اوجه ايجابية في الشخصيات حيث ان القاص لا يفقد ايمانه بالانسان ليصل الى موقف عدمي بإزاء كل شيئ كما يفعل بعضهم وبخاصة كتّاب العبث بل يقدم خلال عالم الخيبة والهزيمة وعياً حاداً يتمثل بالسخرية اللاذعة والتطرق للحالات الانسانية المؤثرة وفي ضرورة تغيير الواقع الذي يحمل في اعماقه بذور اليأس والبؤس .

ثانياً: الخيبة في الجسد

وتتمثل في قصة "كائن الفردوس "ص٢١ التي حملت المجموعة عنوانها، حيث يقول الراوي :"كان الرجل يمسك بقوة بجسد الكائن الطفل لكنه في لحظة نقاء مذهلة وهو في تلك الفضاءات الصافية أيقن انه سيسقط بالملاك باتجاه الارض فانفصل عنه وتركه يشهق عالياً بينما سقط هو بسرعة كبيرة باتجاه المائدة وتشظت اشياء جسده في ارض الحديقة ." اما في قصة نتوء الشيطان التي تتحدث عن أحدى ضحايا الحرب أصيب في رأسه فخذله الجسد وتخلى عن واجباته المستساغة من لدن المجتمع والخلل يتمثل بالعقل حيث يتهمه الناس بالجنون لذلك فان الخيبة التي تخذله في المجتمع تحول دون تمكنه من معايشتهم . وكذلك في قصة "رائحة الاب" حيث الصورة الصامتة/ المتحركة التي توحي للطفل بوقائع لاتحدث في حقيقة الأمر.

ثالثا: الخيبة في المجتمع

ويمكن اجمالها بالقصص جميعاً لعلاقة الأنساب بالآخر/ المجتمع ، وبذلك فان تجسيد مفهومي النكوص والسايكوباثية يتجليان بوضوح في القصص حيث تتكشف لنا أزمات الشخصيات وهمومها ومعاناتها من خلال الحوارات والمنلوجات الداخلية ونستطيع ان نترصد فيها لحظتين الأولى لحظة تأزم في حياة فرد مأزوم او متصارع مع نفسه او مع الآخر ، اما الثانية فهي ارتطام الظاهر او الوهم بالباطن او الحقيقة.

مما تقدم نقول إن لحظات الاستثارة والتمرد تفعل فينا فعل الوحي الشعري ولذلك فان القاص يعيد خلق المادة الخام بعمل ابداعي موجود في الواقع إلاّ انه يحمله بجزء من الوعي إذ ان عملية الوعي عملية ذاتية تتحقق بالممارسة والامتناع أي تصبح جزءاً من وعي وسلوك وعقلية الكاتب وعندئذ يتحقق نوع من الذوبان بين الموضوعي والوجه الذاتي في عملية الخلق الفني ولذا نرى ان القاص علي حسين عبيد يكتب لنا شهادة عن الواقع وهو في ذلك يتفق مع سارتر الذي يشعر احياناً بأن مهمة الكاتب الوحيدة اليوم هي أن يكون نوعاً من الشه